

## وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قرار رقم ٦٩٣ لسنة ٢٠١٥

### وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي ؛

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة المصرية

العامة للتوحيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسميها الهيئة المصرية العامة

للمواصفات والجودة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية ؛

وعلى القرارين الوزاريين رقمي ١٣٠، ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الإلزام بالإنتاج

طبقاً للمواصفات القياسية المصرية والقرارات الوزارية المحملة لهما ؛

وعلى محضر اجتماع مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة

رقم ٣١٥ المنعقد بتاريخ ٢٠١٥/٩/٧ ؛

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة ؛

## قرار:

### ( المادة الأولى )

يلتزم المنتجون والمستوردون للسلع الغذائية المدرجة بهذا القرار بالإنتاج طبقاً للمواصفة القياسية المصرية الآتية :

م	رقم المواصفة	اسم المواصفة
١	٧٩٨٥	الزيوت النباتية المعدة للطعام.

### ( المادة الثانية )

ترفع المواصفات الواردة بالمجدول التالى من القرار الوزارى رقم ١٣٠ لسنة ٢٠٠٥ :

م	رقم المواصفة	اسم المواصفة
١	م.ق.م ١-٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ١ : زيت السمسم.
٢	م.ق.م ٣-٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٣ : زيت جنين الذرة.
٣	م.ق.م ٥-٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٥ : زيت الفول السودانى.
٤	م.ق.م ٦-٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٦ : زيت فول الصويا.
٥	م.ق.م ٧-٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٧ : زيت عباد الشمس.
٦	م.ق.م ٨-٤٩	الزيوت النباتية المعدة للطعام ج ٨ : زيت بذرة القطن المعد للطعام.
٧	م.ق.م ٢٢٤٩	استيارين النخيل الغذائى.
٨	م.ق.م ١٥٢٠	زيت النخيل.
٩	م.ق.م ١٦١٥	زيت جوز الهند.
١٠	م.ق.م ١٦٣٢	زيت نوى النخيل.

ترفع المواصفة القياسية المصرية م.ق.م رقم ١٦٨٥ الخاصة بـ"زيت بذر اللفت منخفض المحتوى

من حمض الأيروسيك والمعد للاستهلاك الأدمى" من القرار الوزارى رقم ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥

المشار إليه .

**( المادة الثالثة )**

يمنح المنتجون والمستوردون مهلة مقدارها ستة أشهر اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القرار لتوفيق أوضاعهم وفقاً لأحكامه .

**( المادة الرابعة )**

تطبق أحكام القرار الوزاري رقم ١٣٠ ، ٥١٥ لسنة ٢٠٠٥ المشار إليهما على المواصفات القياسية المصرية المدرجة بهذا القرار .

**( المادة الخامسة )**

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في ٢٠١٥/٩/١٥

وزير الصناعة والتجارة

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

**منير فخرى عبد النور**